أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، كلية الحقوق-جامعة الجزائر1، يوم 1 مارس 2020، المنظم من طرف خلية ضمان الجودة لكلية الحقوق-جامعة الجزائر1

الرقمنة كآلية لمكافحة الغش وتحقيق الجودة في الجامعات الجزائر: كلية الحقوق نموذجا

Digitization as a quality and anti-fraud mechanism in Algerian universities : Faculty of Law as a model

د.سهيلة بوخميس *
مخبر الدراسات القانونية البيئية
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة
boukhmid_yo@hotmail.fr

أ.د وفاء شيعاوي
مخبر الدراسات القانونية البيئية
كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1
w.chiaoui@gmail.com

تاريخ الارسال: 2020/03/17 تاريخ القبول: 2020/03/17 تاريخ النشر: 2020/04/10

الملخص:

يلعب الأستاذ الباحث دورا بارزا في القضاء على الغش المستفحل في الجامعات، وتختلف الطرائق والأساليب التي ينبغي له انتهاجها، والتي تحدث أثرا بالغا في منظومة التعليم العالي عامة، خاصة بعد التردي والمرحلة المتأخرة التي وصل إليها، نتيجة تفشي ظاهرة الغش واستفحاله في الجامعات كالسرطان الذي ينهش الجسم ويقضي عليه بعد طول معاناة، والطبيب الوحيد والمعالج لهذا المرض هو الأستاذ الباحث، إلى جانب عوامل أخرى لكنه الفاعل الرئيسي في عملية استئصال الغش، لذا فهو يحتاج إلى العلاج الوحيد المتاح أمامه وهو استغلال الرقمنة الاستغلال الأمثل لدى قيامه بأعماله العلمية أو البيداغوجية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة ؛ الجامعة الجزائرية – مكافحة الغش – تحقيق الجودة

Abstract :

The researcher plays a prominent role in eliminating the rampant fraud in universities, and the ways and methods that he should pursue differs, and that has a severe impact on the higher education system in general, especially after the deterioration and the late stage he reached, as a result of the widespread phenomenon of fraud and its aggravation in universities such as cancer that erodes The body and eliminates it after a long suffering, and the only doctor treating this disease is the researcher, along with other factors, but he is the main actor in the process of eradicating fraud, so he needs the only treatment available to him, which is to make the best use of digitization when doing his scientific work. Or pedagogical.

Keywords: digitization; Algerian University - fraud control - quality assurance

* المؤلف المرسل: بوخميس سهيلة

مقدمة:

تعتبر الجامعة مرفقا عاما من مرافق الدولة تسعى لتقديم خدمات عامة للجمهور وبالمجان وهي خدمة التعليم العالي، لكل طالب حاصل على شهادة البكالوريا، أو حتى حاصل على شهادة ما بعد التدرج بالنسبة للطلبة الماستر والماجستير، وتحقيقا للمصلحة العامة للجمهور قامت الدولة برقمنة خدمات الجامعة الجزائرية تسهيلا للعمل الإداري على مستواها وتقريبا للطالب الجامعي للإدارة التابعة لها، محاولة بذلك القضاء على الاحتكاك المباشر وغير المباشر بالمواطن والذي يكون في كثير من الأحيان يتسبب في صدامات ونزاعات مستمرة مع المنتفعين بخدمات مرفق الجامعة إما بسبب الجهل أو بسبب المحاباة أو المحسوبية، وبسبب التعطيل غير المبرر لمصالح المنتفعين في كثير من الأحيان، غير أن ظاهرة الغش لازالت مستفحلة بالرغم من الرقمنة، والواضح أن هذه الأخيرة أثرت بالايجاب فقط على التنظيم الإداري للجامعة وليس على الجانب التعليمي البيداغوجي وهو الشق المتعلق بمهام الأستاذ الباحث، لذا فإن الإشكال الذي يطرح نفسه هو مدى تمكن الرقمنة من مساعدة الأستاذ الباحث من القضاء على الغش وهل هو الفاعل الوحيد في معادلة مكافحة الغش؟ وما مدى فعالية برامج مكافحة السرقة العلمية ؟

إن الإجابة على الإشكالية تتطلب بالضرورة اللجوء إلى المنهج التحليلي والوصفي من خلال الوقوف على الوقائع التي تشكل مساسا وإخلالا بالنظام العام داخل الجامعة ومساسا بجودة التعليم العالي، وإسقاط التكييف القانوني على الوقائع مع وضع الآليات التي من شأنها القضاء على الغش، والتي تتجسد أساسا في عدة مراحل يمر بها الطالب على مستوى الجامعة:

المبحث الأول: مكافحة الغش وتحقيق الجودة في مرحلة التدريس

المبحث الثاني: مكافحة الغش وتحقيق الجودة في مرحلة الامتحانات

المبحث الثالث: مكافحة الغش وتحقيق الجودة في مرحلة التأطير

المبحث الأول : مكافحة الغش وتحقيق الجودة في مرحلة التدريس

تبدأ عملية مكافحة الغش في مرحلة التدريس[1] وهي المرحلة التي يحتك فيها الطالب بالأستاذ الباحث على مستوى القاعات والمدرجات ضمن جدول زمني أسبوعي وحجم ساعي محدد، وفيه يقدم الأستاذ الباحث المادة المدرسة في شكل محاضرات[2] أو تطبيقات حسب نوع الحصة المكلف بتدريسها،

[1]– تعرف طرائق التدريس على أنها أسلوب تعليمي يقوم به المعلم لتوصيل المادة العلمية للمتعلم وهي متنوعة قد تكون في شكل إلقاء أو عن طريق الاستقراء أو الاستنباط أو الحوار أو طريقة حل المشكلات، أو طريقة إعداد البحوث أو المشاريع العلمية. انظر: العالية حبار، دور المعلم في اختيار الطرائق التعليمية الناجحة في التدريس، مجلة جسور المعرفة، المجلد الثاني، العدد السادس، بدون تاريخ، ص ص 160، 161، 162.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7372

[2] – تعتبر المحاضرة طريقة من طرق التدريس الشائعة في العالم تقوم على أساس إيصال المادة العلمية الي المخاطبين بها لتنمية قدراهم التعليمية لذا يفترض في الأستاذ الباحث امتلاكه لثقافة معرفية واسعة وإلمامه الكامل بتخصصه. انظر:

وتختلف طرائق التدريس حسب المادة المدرسة و الفرع الذي اختاره الطالب، ففي كلية الحقوق والعلوم السياسية على سبيل المثال لابد على الأستاذ الباحث أن يواكب ويعصرن أساليبه في التدريس لتتلاءم مع تفكير الطالب مع إدخال عنصر التشويق والمتعة في الدراسة[1]، فبهذه العناصر يكتسب الطالب نوعا من الرغبة والطموح والرغبة في التقدم ومعرفة المزيد عن المادة العلمية، ولا يكتفي بما يقدمه الأستاذ بل يتجاوزه إلى المكتبة والمواقع الالكترونية، لذا سيتم التركيز في هذا المحور على العصرنة والمناقشة والمحاورة ودورها في بعث روح البحث والنمو والنضج والرغبة في التقدم نحو الأمام ضمن العناصر أدناه:

المطلب الأول: عصرنة طرائق التدريس[2]

ويكون بالاعتماد على الوسائل الالكترونية في التدريس التي تزيد من نسبة الحضور على مستوى المحاضرات والتي أصبحت في كثير من الجامعات تخلو من الطلبة، وهنا على الأستاذ الباحث أن يعيد صياغة محاضرته في شكل وفي قالب جديد يفتح شهية الباحث لاستكشافها والرغبة في التعرف عليها، كجعل المحاضرة في شكل باور بوينت أو فيديوهات، واستخدام صور ومقاطع لها علاقة بالمادة العلمية، ومن أمثلتها اللجوء إلى مقاطع برنامج لغز الجريمة عندما يتعلق الأمر بشرح نظرية الجريمة[3]، أو مقاطع

هاشم أحمد نغميش الحمامي، صفات المدرس وطرائق التدريس الناجحة (دراسة نظرية في مواصفات المدرس وطرائق التدريس في المجتمعات الإسلامية والغربية)، مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد 4، العدد 12 ماي 2015 ، ص18.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/29528

[1] –التعلم للمتعة هو خبرة يبحث عنها العديد من الأفراد بحثاً واعياً، و البعض يجدونها بالصدفة، وهي إسهام فريد في ميدان خبرات المتعة التعليمية، والخاصية التي تجعلهم يبتعدون عن التعليم الرسمي بصورته التقليدية. د. صلاح حنفي محمود، هل يفتح مفهوم التعلم للمتعة آفاقا جديدة في ميدان التربية، مقال منشور بتاريخ 2016/02/09 ، تاريخ الاطلاع 2019/08/15 على الساعة 21:36 موقع:
https://www.new-educ.com/%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9

[2] – على غرار باقي المجالات كان لابد من دخول عصر الرقمنة بأبوابه الواسعة، خاصة وأن المادة العلمية المدرسة في المادة القانونية والتي تنصب بالأساس على الهياكل والآليات تعتمد تم عصرنتها من قبل المشرع، والأمثلة في ذلك كثير ومتنوعة نذكر منها:

- ✓ القانون رقم 15–03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية رقم 6 مؤرخة في 10 فبراير 2015.
- ✓ القانون رقم 15–04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الكترونيين، جريدة رسمية رقم 6 مؤرخة في 10 فبراير 2015.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 15–315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية كالزواج والطلاق وشهادات الميلاد والعمليات الواقعة على المركبات وجوازات السفر وغيرها بطريقة الكترونية، جريدة رسمية رقم 68 مؤرخة في 27 ديسمبر 2015.

[3] – بعض الفقهاء يرون أن الجريمة هي خرق للقانون الذي سنته الدولة تحقيق لسلامة المواطنين بواسطة عمل خارجي للإنسان ايجابي أو سلبي ومعاقب عليه من قبل القانون الجنائي. انظر: محمد الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي (القسم العام)، الطبعة الثالثة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2002، ص 111.

التحقيقات القضائية عندما يتعلق الأمر بالنيابة العامة والضبطية القضائية[1] في مادة الإجراءات الجزائية، أو مقاطع تتعلق بالبيع والإيجار عندما يتعلق الأمر بالعقود أو بالأعمال التجارية، أو بمقاطع عن محاكمة المسؤولين عندما يتعلق الأمر بمادة جرائم الفساد، أو بمقاطع عن التلوث عندما يتعلق الأمر بمادة قانون حماية البيئة ... وهكذا.

والملاحظ أن الأستاذ الباحث الذي يتبع الطرق التقليدية في التدريس كأسلوب الإملاء على الطلبة أو الشرح بدون الربط بالأمثلة الواقعية يتسبب في خلق نوع من الكسل والركود والقضاء على روح الطالب، وتشجيعه على الاعتماد على الغير من خلال تجنب المحاضرات التي تصيبه بالملل، وبطول مدة الحصة، لذا من أسباب الغش وتفشيه لدى الطلبة الجامعيين هي هذا النوع من طرائق التدريس الذي للأسف مازال موجودا، وما نقول عنه سوى أنه كان نافعا في وقت لم يكن للتكنولوجيا الرقمية أثر، لكنه في عصر السرعة والرقمنة هو غير مجد تمام، والحل الوحيد هنا هو التكوين المتواصل لفائدة الأساتذة الباحثين لتحسين مستواهم وتطوير مؤهلاتهم المهنية وطرائق تدريسهم[2]، على نحو يجمع فيه بين أصالة قواعد الماضي وعصرنة الحاضر، وتكوينه على نحو يمنع أي محاولة للغش لتحكمه بالتكنولوجيا الرقمية.

ومما لاشك فيه أن نظام الرقمنة الحالي الذي توجهت نحوه مؤسسات التعليم العالي بقوة، على غرار باقي مؤسسات الدولة، يساعد الأستاذ الباحث كثيرا في مرحلة التدريس والتقييم، ذلك لأنه في حقيقة الأمر يهدف إلى تحقيق الجودة وزيادة نسبة المقروئية للجامعة وبالتالي تصنيفها في أعلى المراتب، دون أن ننسى قدرته على مكافحة الغش المستفحل بطبيعة الحال؛ فتكوين أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال واستغلالهم إياه الاستغلال الأمثل، يمكن الجامعات من الوصول إلى قفزة نوعية في مجال البحث العلمي. إن نظام الرقمنة في الجامعات الجزائرية عموما، يحتاج إلى تمكين الباحثين وفتح صفحات للواب خاصة به تحتوي كل ما يتعلق بالمادة المدرسة من محاضرات وقضايا وأسئلة تقييمية وتدريبية تمكن من التعرف على المستوى الحقيقي للطلب ونقاط قوته وضعفه؛ وهذا إن كان يدل على شيء إنما يدل على أن تحقيق هذه المسألة يحتاج برامج وصيغ رقمية لتنظيم أعمالهم العلمية والبيداغوجية تمتاز بسهولة الاستخدام

أو هي كل سلوك يمكن إسناده إلى فاعله بضر أو يهدد بالخطر مصلحة اجتماعية محمية بجزاء جنائي. انظر: عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم العام)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995،

[1] – تنص المادة 29 من الأمر رقم 66–155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم على: " تباشر النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع وتطالب بتطبيق القانون وهي تمثل أمام كل جهة قضائية ويحضر ممثلها المرافعات أمام الجهات القضائية المختصة بالحكم . ويتعين أن ينطق بالأحكام في حضوره كما تتولى العمل على تنفيذ أحكام القضاء ولها في سبيل مباشرة وظيفتها أن تلجأ إلى القوة العمومية كما تستعين بضباط وأعوان الشرطة القضائية".

[2] – انظر المادة رقم 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08–130 المؤرخ في 3 مايو 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، جريدة رسمية رقم 23 مؤرخة في 4 مايو 2008.

والتعامل معها، كما يحتاج إلى إخضاع أعضاء هيئة التدريس إلى تكوين دوري، حسب التطورات التي تطرأ في مجال الرقم

المطلب الثاني: الاعتماد على المناقشة والمحاورة

من وسائل جذب الطلبة والقضاء على حالة الركود الذهني والضحالة الفكرية[1] وبالنتيجة القضاء على العمل السهل الذي يسعى الطالب إلى اللجوء إليه، لابد على الأستاذ الباحث اعتماد أسلوب المحاورة والمناقشة والمراقبة المستمرة خاصة في الأعمال التطبيقية حيث يكون عدد الطلبة أقل ويمكن مراقبتهم مراقبة مستمرة، وكأنه نوع من التنشيط الفكري لذاكرة الطلبة لما تعلموه على مستوى المحاضرات مع محاولة الربط ما بينهما لشدة ارتباط المواد المدرسة ببعضها البعض.

وللقضاء على الغش على الأستاذ الباحث التحاور مع جميع طلبة الفوج من دون استثناء وإشراكهم في عملية المحاورة والجدل القائم بخصوص مسألة قانونية معينة، والخروج بنتيجة توافقية تجمع ما بين المصالح المتناقضة وفي نفس الوقت لا تخالف القاعدة القانونية، وفي هذا دليل على أن لدى طالب الحقوق مثلا مستقبلا في عالم المحاماة أو عالم القضاء، كونه شارك في إيجاد حل يرضي جميع الأطراف، هذا الشعور من شأنه أن يدخل النزاهة والشفافية والمسؤولية لديه فيحارب الغش في نفسه قبل أن يحاربه الغير، ويغيره نحو الأحسن والأفضل.

وللقضاء على الغش أيضا على الأستاذ الباحث أن يقوم بتكريس المناقشة والمحاورة لدى عرض البحوث العلمية وتقييمها خاصة من حيث الشكل، والتركيز على مسألة التوثيق واسناد المعلومات لأصحابها[2]، من خلال التهميش[3] لتجنيب الطلبة السرقة العلمية[4]، وتعليمهم كيفية الاقتباس[5] والصياغة الجيدة للمادة

---

[1] –عبد الرازق يسري، ف.ارنجتون سيمولرس، كيف تطور مهاراتك الذاتية؟، الموقع الرسمي لوكالة الصحافة العربية : www .books.google.dz/boo…

[2] – صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم، عنابة ، الجزائر، 2003، ص77.

[3] – والهامش هو ما يخرج عن النص المكتوب، انظر:

إدريس فاضلي ، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 252.

[4] – عرفت المادة الثالثة من القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 والمحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، السرقة العلمية على أنها:" كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

ولهذا الغرض تعتبر سرقة علمية ما يأتي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين...."

[5] – ويختلف حسب ما إذا كان حرفيا أو بالمعنى، انظر: صلاح الدين شروخ، المرجع السابق ، ص ص 76،77.

العلمية[1]، ومن ثم تحديد مواطن القوة والضعف لدى الطالب، والتأكيد على غرس روح المسؤولية والثقة بالنفس لدى إعداد البحوث وعدم الاعتماد على الغير.

وأفضل طريقة لجعل الطالب يبتعد كليا عن السرقة العلمية جعله يعتقد أنه بصدد منتوج علمي[2] عليه أن يخرجه في أبهى حلة، من حيث الشكل والموضوع حتى يتمكن من عرضه مباشرة لتقييمه، وبذلك يكون الأستاذ قد غرس فيه روح الإبداع وفي نفس الوقت قضى على السرقة العلمية[3].

المطلب الثالث: الربط بين المادة العلمية والأمثلة الواقعية

يقال أنه لا يمكن للطالب أن يستوعب مادة إلا إذا أحبها ولا يمكن له أن يحبها إلا إذا فهمها ولا يمكنه فهمها إلا إذا تم ربط الأمثلة الواقعية بالمادة العلمية المدرسة، لذا كان لابد على الأستاذ الباحث أن يحاول قدر الإمكان أن يربط المادة بالأمثلة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع المدرس، وفي مجال الحقوق الأمثلة كثيرة ومتنوعة منها ما يأتي في شكل نصوص قانونية[4] وأحكام قضائية[5] ومنها ما يأتي في شكل قضايا واستشارات قانونية[6]، وكلما أكثر منها الأستاذ الباحث زادت نسبة الفهم لدى الطالب وزاد معها نسبة الحضور في المدرجات والقاعات بل أكثر من ذلك فإن الطالب لن يلتزم فقط بجدوله الزمني بل سيتجاوزه للحضور إلى حصص أخرى ولدى أساتذة آخرين رغبة منه في طلب العلم، فإن وصل إلى هذه المرحلة فلن يكون هناك شيء اسمه غش.

---

[1] – من خلال استخدام اللغة الفنية المتخصصة، لأن كل فرع من العلوم القانونية له مفرداته ومصطلحاته المتميزة، لذا ينبغي توظيفها بشكل وافي ووجيز وواضح، علي مراح، منهجية التفكير القانوني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 126.

[2] – وهي تلك الأعمال البحثية التي يقوم بها الباحث لحل المشاكل العلمية، ويختلف صنفها حسب حجمها وحسب الهدف من إعدادها.

[3] – انظر المادة الثالثة من القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويليا 2016 والمحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، التي تنص: "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال أو تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى."

[4] – انظر: عمار بوضياف، المرجع في تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص15.

[5] – وهي تلك القرارات الصادرة عن محكمة مشكلة تشكيلة صحيحة و مختصة في الخصومة المرفوعة إليها وفق قواعد المرافعات، سوءا كان صادرا في موضوع الخصومة أو في شق منه، أو في مسألة متفرعة عنه.

حسين عبد السلام جابر، الطلبات المستعجلة في قضاء مجلس الدولة، دار الكتاب الحديث، بيروت، دون سنة نشر، ص 266.

[6] – وهي تلك الوقائع التي تتضمن إشكالات قانونية يتطلب حلها تطبيق مبادئ قانونية، انظر: إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 275.

وتجدر الملاحظة أنه حتى يقوم الأستاذ الباحث بالعطاء الجيد لابد من تكليفه بالمواد التي يرغب بتدريسها وعدم إرغامه بمواد لا يرغب فيها أو خارجة عن تخصصه، فالمسألة دائما سواء كانت لدى الطالب أو الأستاذ تبدأ بعامل الرغبة النفسية الذي يساعد على الابتكار والصبر والاستمرار في مجال ما دون غيره.

ناهيك عن مسألة لا تقل أهمية عن التخصص وهي تحيين المادة العلمية[1]، بما يتماشى والتغيرات التي تطرأ عليها، فلا ينبغي تلقين الطلبة معلومات جار عليها الزمن وتم الاستغناء عنها ولا يتم اللجوء إليها إلا للإستئناس بها، ويجب هنا تدارك كل تغيير حفاظا على جودة التعليم على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

المبحث الثاني: مكافحة الغش وتحقيق الجودة في مرحلة الامتحانات

تعتبر مرحلة الامتحانات[2] المرحلة التي تلي مباشرة مرحلة التدريس والتأطير فهي التي يتم تقييم الطالب فيها تقييما نهائيا، ويتم تحديد ما إن كان يمكنه الانتقال إلى مستوى أعلى، والواقع العملي أثبت بجدارة أن ظاهرة الغش تجدها مستفحلة في هذه المرحلة بالذات، لدرجة اعتقاد الطلبة أنها حق مكتسب لهم، والواضح أنها بدأت في الظهور في مراحل مبكرة قبل وصول الطالب للجامعة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الأستاذ الباحث في مواجهة ظاهرة يصعب محاربتها إلا بتظافر الجهود، والتفكير مليا في طرائق تضمن السير الحسن للامتحانات[3].

المطلب الأول: الصياغة الجيدة للأسئلة

على الأستاذ الباحث أن يتجنب قدر الإمكان الأسئلة المباشرة والتي يسهل الحصول عليها في المطبوعات والمراجع والمواقع الالكترونية، بل ينبغي أن يصيغها بطريقة لا يمكن إيجاد الإجابة عنها، إلا إذا فكر الطالب مليا ونشط ذاكرته، ووظف معلوماته المكتسبة على نحو ممنهج وعلمي، ومن أمثلة الأسئلة التي لا يمكن الغش فيها في مجال الحقوق مثلا لدينا:

- ✓ الأسئلة التي تتضمن قضايا تتطلب معالجتها من عدة جوانب عامة واستثنائية.
- ✓ الأسئلة التي تتضمن مقارنة بين الأنظمة بناء على معايير وأسس علمية.
- ✓ الأسئلة التي تتضمن قضايا تتطلب احتساب حصص معينة كمجال المواريث والشركات التجارية.
- ✓ الأسئلة التي تتطلب تحليلا لنصوص قانونية.
- ✓ الأسئلة التي تتطلب تعليقا على أحكام قضائية.

---

[1] – ويقصد بها مواكبة حركة التشريع والقضاء والفقة وكل التطورات التي يعيشها المجتمع.

[2] – وهي المرحلة التي يتم فيها تقييم الطالب على سداسيين.

[3] – تطبيقا لمبدأ الاستمرارية، لابد من أن يسعى الأستاذ الباحث عضو هيئة التدريس جاهدا على ضمان السير الحسن للامتحانات باعتبارها من واجباته والتزاماته البيداغوجية، وإلا كان عرضة للمساءلة التأديبية. انظر المواد 41،44،49 من المرسوم التنفيذي رقم 08-130.

1- بذل العناية الكافية في الحراسة

تعد مرحلة الامتحانات من أكثر المراحل التي يعاني منها الأستاذ الباحث لما يبذله من تعب مادي ومعنوي وفي كثير من الأحيان عصبي، لكثرة النزاعات والصدامات مع الطلبة نتيجة الحراسة الصارمة، ومهما فعل فإن الكثرة تغلب الشجاعة في كثير من الأحيان لتجعل الطالب هو المسيطر والرابح في معركة الامتحانات، والسبب في ذلك بعود لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ عدم تحكم الأستاذ الباحث الحارس بالتكنولوجيا الرقمية وفي المقابل نجد أن الطالب ينتمي إلى العالم الرقمي الذي يعيش فيه أكثر مما يعيش في العالم الواقعي، وبالتالي فهو أكثر قدرة واطلاع على مجمل وسائل الغش التقليدية والمتطورة، السهلة الاستعمال أو المعقدة الاستعمال، مما يشكل تفاوت جسيم بين قدرة الطالب على الغش وبين قدرة الأستاذ الحارس على مكافحته، وبالنتيجة يستدعي الأمر ضرورة تكوين ورسكلة الأستاذ الحارس وتهيئته على نحو يسمح بمكافحة الغش في الامتحانات.
- ✓ ظاهرة سحب التقارير من قبل الأساتذة بعد ضبط الطلبة في حالة غش، تخلق لدى الطلبة نوعا من اللامبالاة والإحساس بعدم المسؤولية، وبعدم الخوف من العقوبة خاصة وأنه يمكن الضغط على الأساتذة لسحب تقاريرهم بشكل أو بآخر، وعندها لن يشكل التقرير فارقا طالما أنه يمكن سحبه.

والمطلوب أثناء الحراسة في الامتحانات ليس فقط بذل عناية بل المطلوب أيضا تحقيق نتيجة، وهو عدم السماح بشكل أو لآخر بحدوث أي فعل من شأنه يشكل حالة غش في الامتحان.

المطلب الثاني: كشف الغش عن طريق التصحيح

وهي المرحلة التي تلي الامتحانات مباشرة وفيها يباشر الأستاذ المصحح بتصحيح الأوراق ضمن ترتيب رقمي تضعه الإدارة العامة بعد حجب بيانات الطلبة منها، حفاظا على النزاهة والشفافية في تصحيحها وتحقيقا للعدالة أثناء التصحيح، لكون الأستاذ المصحح لا يتعامل مع أسماء بل فقط مع أرقام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبدأ عملية مكافحة الغش أثناء القراءة المركزة لكل ورقة ومطابقتها بالإجابة النموذجية التي سبق وأن أعدها الأستاذ وهنا يكون أمام عدة حالات نذكر منها:

- ✓ إذا كانت الأسئلة مباشرة وتتطلب إجابة مباشرة كما هو موجودة في المطبوعة ووجد أن ورقة الامتحان مكتوبة بشكل حرفي ودون اجتهاد من الطالب على الأقل في تغيير بعض المفردات أو تقديم وتأخير لفكرة على أخرى هنا يفترض الأستاذ المصحح أن صاحب الورقة قد لجأ إلى الغش.

- ✓ إذا كانت الأسئلة غير مباشرة وتتطلب إجابة غير مباشرة، هنا من واجب الأستاذ المصحح أن يعمد إلى مقارنة الأوراق ببعضها البعض، وتحديد ما إن كانت بنفس الخط أو متشابهة من حيث الإجابة الموضوعة في الورقة، وهنا أيضا نكون أمام حالات غش، ففي الحالة الأولى يكون الفاعل شخص واحد أجاب في ورقتين وتم إسنادها لشخصين ينتميان لنفس الفوج إن كان الامتحان لفوج واحد، أو لا ينتميان لنفس الفوج إن كان الامتحان لأكثر من فوج في القاعة الواحدة، وفي الحالة الثانية يكون الفاعلين شخصين أحدهما موجب أعطى المعلومة والثاني سالب استقبلها بطريقة لم ينتبه لها الأستاذ الحارس أثناء الامتحان .

وجدير بالذكر أن قيام الأستاذ المصحح بمهامه المزدوجة المتمثلة في تصحيح الأوراق وكشف الغش فبي نفس الوقت لأعداد معتبرة من الأوراق أحيانا تفوق 700 ورقة وفي زمن قياسي لا يتعدى الأسبوع مع قيامه بالحراسة يوميا تقريبا لهو أمر ينبغي النظر فيه جليا، فبهذا المعدل لن يتم تحقيق الغاية المرجوة ألا وهي الجودة، لأن الأستاذ سواء كان باحثا وحارسا ومصححا هو في النهاية بشر لا بمكن تحميله ما لا طاقة له، وهذا ما يؤثر على مردوديته العلمية والبيداغوجية و لا يمكن لومه في ذلك.

لكن كل هذه المسائل لا تطرح تماما عندما يتعلق الأمر بالتكوين داخل المؤسسات الجامعية لكن عن بعد، فنظام الرقمنة الحالي والبرامج المدرجة تعمل على تسهيل عملية التصحيح للأستاذ الباحث يكفي فقط برمج النظام على الإجابة النموذجية، ويكفي امتحان الطالب في الموقع الخاص بالمادة المدرسة فيعمد النظام أو البرنامج على تحديد الإجابة الخاطئة والصحيحة والتقييم الفعلي للطالب من دون زيادة أو نقصان، فقط الإشكال الذي يطرح هنا هو ما إن كان الطالب هو الذي يتم امتحانه حقيقة وليس شخص آخر أو على الأقل هل تتم الإجابة بحضور شخص آخر يساعده، فالتدريس والتقييم يتم عن بعد.

المبحث الثالث: مكافحة الغش وتحقيق الجودة في مرحلة التأطير

وهي المرحلة التي يلعب فيها الأستاذ دور الإشراف والسهر على إعداد الطالب لبحثه العلمي المتمثل في مذكرة الليسانس[1] أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه وفقا للقواعد المنهجية الخاصة بإعداد البحوث العلمية، والذي عليه أن يتأكد بأن المشروع البحثي المقدم من قبل الطالب يتسم بالجودة العلمية والأصالة والابتكار وله علاقة بدراسة الطالب وبتخصص المشرف.

وفي هذه المرحلة يجب على الأستاذ المشرف أن يراعي العديد من المسائل والمعايير والتي يجب أن يضعها نصب عينيه للقضاء على السرقة العلمية المستفحلة في مذكرات الطلبة وذلك من خلال:

المطلب الأول: تجنب اقتراح المواضيع المستهلكة:

[1] – يقوم بالإشراف على مذكرات الليسانس الأساتذة المساعدين من صنف أ و ب، بينما مذكرات الماستر يقوم بالإشراف عليها الأساتذة المحاضرين من صنف أ و ب و يمكن حتى الأساتذة الحاصلين على درجة الأستاذية، وفيما يخص أطروحات الدكتوراه فالإشراف عليها يكون فقط من قبل الأساتذة الحاصلين على درجة الأستاذية ودرجة محاضر أ.

إن مهمة اقتراح مواضيع البحث في جميع المستويات يقع عبؤها على الأستاذ المشرف لا الباحث سواء في الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه، وقبل المبادرة باقتراحها على الأستاذ المشرف أن يضع نصب عينيه مجموعة من المعايير التي ينبغي مراعاتها قبل وضعها تفاديا للسرقة العلمية وتحقيقا لجودة البحث العلمي في نفس الوقت والأهم من ذلك تفاديا من الوقوع في المساءلة التأديبية والجزائية التي قد تترتب عن السرقة العملية والتي يتحملها كل من الأستاذ المشرف والطالب، ومن هذه المعايير لدينا:

- ✓ معيار القيمة العلمية للبحث العلمي ومدى قدرته على معالجة الإشكالات العلمية التي يثيرها الموضوع خاصة عندما تدخل ضمن أنظمة مستوردة أدخلتها الدولة على سبيل التجربة، والتي تتطلب دراسة مستفيضة وتقييما علميا لها، ومجال الحقوق مليء بهذه الأنظمة ومثالها نظام السوار الالكتروني[1] في المادة الجزائية ونظام الرقمنة والعصرنة[2] في قطاع العدالة والإدارات العامة وغيرها.
- ✓ معيار مدى توفر المادة العلمية من عدمها، ذلك لأن المواضيع المستهلكة نجد المادة العلمية فيها وفيرة ومتعددة، أما المواضيع المتخصصة والمتجددة والجديدة في نفس الوقت الوثائق فيها تكون تقريبا منعدمة وتتطلب بحثا جديا وقدرة على التحمل وصبرا على جمع المادة العلمية.
- ✓ معيار القدرة العلمية للطالب ومدى تمكنه من إتمام البحث في الآجال القانونية المحددة مسبقا من قبل إدارة الجامعة، وهنا يكمن دور الأستاذ المشرف في تقديم يد العون للطالب بما يكتسبه من خبرة واسعة في هذا المجال.

ومهما بلغ الأستاذ الباحث من جهد لدى اقتراح موضوع للبحث فيه لتجنب السرقة العلمية يبقى الخيار الأمثل له نظام الرقمنة، الذي يسمح في دقائق معدودة من التعرف على الموضوعات المهتلكة والتي سبق البحث فيها أو التي تعرضت للسرقة العلمية، وخير مثال على ذلك برنامج cirist بالنسبة لطلبة الدكتوراه، ونظام asjp بالنسبة للمقالات العلمية المحكمة للباحثين، وآخر خاص بمطبوعات الأساتذة، وغيرها، وعن طريق هذه الأنظمة يمكن تفادي الوقوع في المواضيع التي سبق البحث فيها.

---

[1] – عرفتها المادة 150 مكرر من القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018 المعدل والمتمم للقانون رقم 04-05 المؤرخ في 6 فبراير 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين جريدة رسمية رقم 5 مؤرخة في 30 يناير 2081، على أنه عبارة عن جهاز يحمله الشخص المحكوم عليه يسمح بمعرفة مكان تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع تحت المراقبة الالكترونية الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات.

[2] – انظر القانون رقم 15-03 المؤرخ في الفاتح فبراير 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية رقم 6 مؤرخة في 10 فبراير 2015.

المطلب الثاني: توجيه الطالب

على الأستاذ المشرف أن يعمد إلى توجيه الطالب توجيها مستمرا ومتواصلا، إلى غاية وصول البحث للمرحلة الأخيرة وهو الإخراج النهائي ومراقبته مراقبة مستمرة، لكن هذا لن يتأتى إلا إذا كان الأستاذ يشرف على عدد ضئيل من المذكرات، حتى يتمكن من:

- ✓ متابعة أداء الطالب من خلال التشديد على التزامه بأخلاقيات البحث العلمي، و مراعاة حقوق الملكية الفكرية للآخرين.
- ✓ تقديم الدعم المعنوي والمادي للطالب إن أمكن، من خلال تشجيعه على مواصلة البحث والمضي قدما وتمكينه من الوصول إلى الوثائق العلمية، بتلقينه كل خبراته في هذا المجال.
- ✓ تحديد برنامج عمل من خلال تحديد مقابلات مع الطلبة في أزمنة وأماكن محددة حتى يسهل التواصل مع الطلبة وجها لوجه، كما يمكن التواصل عن طريق البريد الإلكتروني، الذي قد يعاب عليه صعوبة التواصل أحيانا خاصة في غياب الانترنت، أو في حالة القرصنة.
- ✓ قراءة المشرف لما يكتبه الطالب بدقة متناهية، ومحاولة نقدها بطريقة بناءة حتى يتمكن الطالب من تصحيح الأخطاء الواردة بها المنهجية والعلمية.
- ✓ احترام المدة المحددة من القسم لإنجاز المذكرة، وتسليمها في شكلها النهائي في آجالها.

المطلب الثالث: مكافحة السرقة العلمية

الباحث ليس مضطرا لكتابة كل ما يجده في البطاقات إذ لابد أن يجتهد للتقليل من الاقتباسات الحرفية و إبراز وجهات نظره، و تحليله الخاص للأفكار و المفاهيم و عليه يجب عدم الإكثار من الاقتباس، فهناك حالات يستحب فيها الاقتباس و أخرى لا، و ذلك كاستشهاد الباحث برأي مؤلف ما، و هنا لا يجوز للباحث تحريف الكلام أو تغييره و يشترط في الاقتباس أن يطبع الباحث كلام المؤلف بين إشارتين [ ] و بين مطتين (-.....-) ولا يجب أن يتعدى النص المقتبس **ستة أسطر** في الصفحة الواحدة. يجب على الباحث الالتزام بالقواعد المنهجية في توثيق المصادر في الهامش والتوثيق هو إسناد أحكام و المفاهيم إلى مصادرها الأصلية.

لقد تفطنت بعض الجامعات في بعض الدول مثل مصر إلى ظاهرة شيوع السرقة العلمية بين الأستاذة وطلبة الدكتوراه خاصة، الأمر الذي جعلهم يقررون ضرورة قيام المتقدم للترقية بالتقدم ببحوثه إلى تملك الجهات للحصول على تقرير أو شهادة يوضح فيها نسبة الاقتباس من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات وفروعها بالجامعات المصرية، كأحد الإجراءات للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية ومحاربة السرقات العلمية والانتحال العلمي، وتحديد المصادر التي اقتبس منها، وكيفية تجنب الوقوع فيه وقد فتحت برامجُ الكشف عن الانتحال البابَ على مصراعيها للتدقيق في المنشورات العلمية لغير الخبراء،

وأمست النصوص التي نُسخت ولُصقت دون أن تُنْسَب إلى مصادرها على النحو اللائق داعيًا عاديًا لسحب الأوراق البحثية، ومعاقبة من ارتكب ذلك [1] .

في الوقت الحالي هناك العديد من البرامج الالكترونية Plagiarism software (بعضها مجاني والآخر غير مجاني) للكشف عن أصالة المؤلفات ونسب الاقتباس في الإنتاج الفكري والعلمي المنشور باللغة الانجليزية على مستوى العالم، فقد اتجهت العديد من الجامعات العالمية والمؤسسات البحثية إلى توفير بعض البرامج الفعالة وغير المجانية للمؤلفين و الباحثين بغرض التقليل ما أمكن من نسب الاقتباس في الإنتاج العلمي، حيث تسمح بهذه الخدمة كما يرى مصمموها بكشف الانتحال والتزوير العلمي والسرقات العلمية للأبحاث والمقالات العلمية والأطروحات الجامعية، وأهم هذه البرامج على الإطلاق Identicate وTurnitin [2] الصادرة باللغة العربية المتوفرة في قواعد البيانات الخاصة بها من خلال تقرير شامل يوضح التشابه والتطابق في نصوص الأبحاث العلمية العربية والأطروحات الجامعية[3].

وتتمثل أبرز الخصائص الفنية لتلك الخدمة فى تحميل الوثائق واختبارها خلال دقائق ، وحفظ الشكل الأصلي للبحث الذي يتم تحميله، وتقديم تقرير دقيق عن نتائج متضمنا النسبة المئوية لمتشابه، التقرير العام لمتشابه، تقرير موجز لمتشابه، تتبع المحتوى، إضافة الى خاصية تحميل وطباعة تقرير التشابه.

هذه الخدمة يمكن أن تستفيد منها جهات عديدة من أبرزها، الجامعات وهيئات البحث العلمي، ولجان الترقيات، المجلات العلمية والجهات الناشرة للأبحاث العلمية، الجهات المهتمة بحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى أساتذة وطلبة الجامعات ولعل النظرة التحليلية الفاحصة لتلك البرامج تشير الى عدة ملاحظات

---

[1] – جمال الدهشان، برامج كشف الانتحال للبحوث المنشورة باللغة العربية بين الحقيقة والوهم، المجلة التربوية، كلية التربية، مصر، العدد الخامس والخمسون، نوفبر 2018، ص 4.

[26] – Identicate: هذا البرنامج المخصص لدور النشر العلمية وللباحثين والأساتذة ولطلبة الماجستير والدكتوراه، والبرنامج تستخدمه دور النشر العالمية مثل Elsevier, IEEE, nature, Springer,Wiley Blackwell لأنه يقارن البحث المقدم على نطاق واسع من المقالات المنشورة في المجلات العلمية أو كتب المؤتمرات الدولية أو قواعد البيانات على صفحات انترنت، ولذلك تستخدمه المؤسسات الكبرى والجامعات الكبرى من مثل Harvard, Salford, Cambridge وغيرها، وكذلك المؤسسات القانونية الكبرى للتأكد من نزاهة النشر العلمي والفكري، ويمكن للباحثين الأفراد الاشتراك في البرنامج باستخدام محدود وبمبالغ ضخمة تفوق قدراتهم المالية في الكثير من الأحيان,

– Turnitin: هو برمجية إلكترونية تعمل على شبكة الانترنت لكشف ومنع انتحال وسرقة المحتوى الإلكتروني المكتوب، تم إنتاجه من قبل شركة .iParadigms تشتري المعاهد والمؤسسات التعليمية رخصة استخدام هذا البرنامج للكشف والتأكد من مصداقية كتابة الواجبات والأبحاث العلمية المكتوبة .وقد تم اعتماد الكثير من اللغات غير الانجليزية من ضمنها العربية يستطيع التعامل معها في عملية الكشف عن المحتوى.

[3] – جمال الدهشان، المرجع السابق، مصر، ص 4.

عليها لابد من النظر فيها وأخذها فى الاعتبار عن تطبيق تلك البرامج حتى تؤدى تلك الأخيرة الغرض الذي وضعت من اجله بدقة وكفاءة، تلك الملاحظات تتمثل فيما يلي: [1]

– الخلط فى تلك البرامج بين مفهومي الانتحال أو السرقة العلمية ونسبة الاقتباس في معظم البلدان العربية إذ تعرف هذه البرامج الالكترونية Plagiarism software ببرامج الكشف عن السرقات العلمية وهو تعريف أخرجها عن السياق الرئيسي والذي ابتكرت من أجله ألا وهو الكشف عن الأصالة في الإنتاج العلمي وليس السرقة فقط.

– إن الجامعات والمؤسسات البحثية واللجان العلمية للترقية تترك للباحث عند نشر الأوراق البحثية نسبة معينة الاقتباس.

– تختلف نتائج برامج كشف نسب الاقتباس حسب نوع البرنامج وحسب اللغة المنشور بها ذلك الإنتاج العلمي.

– إن استخدام تلك البرامج للكشف عن نسب الاقتباس بالنسبة للإنتاج المعرفي المنشور باللغة العربية، عملية غير قابلة للتنفيذ واقعيا في الوقت الحالي، نظرا لعدم وجود قواعد بيانات تشمل الإنتاج العلمي العربي.

الخاتمة:

في الختام نجد أن الأستاذ الباحث عضو هيئة التدريس له دور بارز في مكافحة الغش، إن لم نقل أن له دورا أساسيا في ذلك، وفي نفس الوقت لن نغفل العوامل الأخرى المساعدة، كالنظام القانوني الذي يحكم الجامعة في حد ذاتها، والذي يراعي في كثير من المواطن فيه، الكم على حساب الكيف أو الجودة، فإن أراد المشرع و الجامعة كمؤسسة مكافحة الغش، كان لابد أولا توفير البيئة الملائمة للأستاذ والتي تسهل عليه تلك المهمة، ذلك لأن كثرة الالتزامات البيداغوجية والعلمية المفروضة عليه وانعدام التحفيز في الكثير من الأحيان جعله، يتراجع عن الدور الأساسي المنوط به، وهذا دون أن ننسى أن السرقة العلمية تطورت لتطال الأعمال البيداغوجية والإدارية إلى جانب الأعمال العلمية، ولم تعد مرتبطة فقط بالأستاذ الباحث والطالب بل تجاوزت ذلك لتصل إلى الموظفين والهيئات، ومن هذا المنطلق نقترح التوصيات التالية:

- ✓ تخفيف الأعباء البيداغوجية على كاهل الأستاذ الباحث، وفي المقابل التشديد على احترام أخلاقيات المهنة من خلال المراقبة المستمرة والدورية في كل مرحلة من مراحل التدريس.
- ✓ التأكيد عل الأستاذ الباحث بوضع مخطط وبرنامج عمل لكل سداسي مقسم حسب الحجم الساعي المسند له من قبل الجهة المختصة، يتم إيداعه بمجرد الالتحاق بالعمل، وتمكين الطلبة من البرنامج المفصل تكريسا لفكرة حق المواطن في الحصول عل المعلومة.

[1] – جمال الدهشان، المرجع نفسه ، ص ص 6، 7.

- ✓ تنظيم مسابقات لأحسن أستاذ، تكون دورية كنوع من التحفيز، لخلق نوع من المنافسة بين الأساتذة .
- ✓ السعي نحو ابتكار طرق جديدة في التدريس والتخلي عن النظام الكلاسيكي القديم الذي لا يغني ولا يسمن من جوع.
- ✓ إسقاط الوقائع المادية والقانونية وتطبيقها قدر الإمكان على النصوص القانونية والمواد المدرسة لربها بالواقع قدر الإمكان ولجذب الطالب وبث روح الرغبة في البحث العلمي.
- ✓ تكوين الأستاذ الباحث في مجال الرقمنة تكوين دوري ومستمر، ذلك لأن السواد الأعظم من أعضاء هيئة التدريس لديهم مشاكل حقيقية في التعامل مع البرامج والأنظمة الالكترونية، بعضها هذه المشاكل سببها الجهل والبعض الآخر سببه الخوف من المساس بحقوق الطلبة أو ارتكاب أي خطأ قد يمس الحقوق المكتسبة للمنتفعين بخدمات المؤسسات الجامعية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

1. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم
2. القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية رقم 6 مؤرخة في 10 فبراير 2015.
3. القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الكترونيين، جريدة رسمية رقم 6 مؤرخة في 10 فبراير 2015.
4. القانون رقم 15-03 المؤرخ في الفاتح فبراير 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية رقم 6 مؤرخة في 10 فبراير 2015.
5. القانون رقم 18-01 المؤرخ في 30 يناير 2018 المعدل والمتمم للقانون رقم 04-05 المؤرخ في 6 فبراير 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين جريدة رسمية رقم 5 مؤرخة في 30 يناير 2081
6. المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 3 مايو 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، جريدة رسمية رقم 23 مؤرخة في 4 مايو 2008.
7. المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية كالزواج والطلاق وشهادات الميلاد والعمليات الواقعة على المركبات وجوازات السفر وغيرها بطريقة الكترونية، جريدة رسمية رقم 68 مؤرخة في 27 ديسمبر 2015.
8. القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويليا 2016 والمحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ثانيا /قائمة المراجع:

أ-الكتب:

1. إدريس فاضلي ، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

2. حسين عبد السلام جابر، الطلبات المستعجلة في قضاء مجلس الدولة، دار الكتاب الحديث، بيروت، دون سنة نشر.
3. صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.
4. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم العام)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
5. علي مراح، منهجية التفكير القانوني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
6. عمار بوضياف، المرجع في تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
7. محمد الرازقي، محاضرات في القانون الجنائي (القسم العام)، الطبعة الثالثة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2002.

ب-المقالات في المجلات:

1. العالية حبار، دور المعلم في اختيار الطرائق التعليمية الناجحة في التدريس، مجلة جسور المعرفة، المجلد الثاني، العدد السادس، بدون تاريخ.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7372
2. جمال الدهشان، برامج كشف الانتحال للبحوث المنشورة باللغة العربية بين الحقيقة والوهم، المجلة التربوية، كلية التربية، مصر، العدد الخامس والخمسون، نوفبر 2018
3. هاشم أحمد نغميش الحمامي، صفات المدرس وطرائق التدريس الناجحة (دراسة نظرية في مواصفات المدرس وطرائق التدريس في المجتمعات الإسلامية والغربية)، مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد 4، العدد 12 ماي 2015.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/29528

ج-المقالات على مواقع الانترنت:

1. صلاح حنفي محمود، هل يفتح مفهوم التعلم للمتعة آفاقا جديدة في ميدان التربية، مقال منشور بتاريخ 2016/02/09 ، تاريخ الاطلاع 2019/08/15 على الساعة 21:36 موقع:
https://www.new-educ.com/%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9
2. عبد الرازق يسري، ف.ارنجتون سيمولرس، كيف تطور مهاراتك الذاتية؟، الموقع الرسمي لوكالة الصحافة العربية : www.books.google.dz/boo…